



The Impact of Digital Transformation on Individual Privacy: Exploring The Question of Socio-Legal Frameworks and Boundaries



Received: 22/04/2024; Accepted: 20/06/2024

Belkacem Amin Benamra*

University of Bouira (Algeria), email. amin.benamra@gmail.com

التحول الرقمي وأثره على الخصوصية الفردية: سؤال الحدود والأطر السوسيوقانونية

الكلمات المفتاحية:

تحول رقمي؛
فضاءات رقمية؛
خصوصية فردية؛
أطر سوسيوقانونية؛

ملخص

استهدفت الدراسة الراهنة مقارنة مختلف الرهانات السوسيوقانونية والتقنية التي تطرحها التقنيات الرقمية- وتوسيعها المجالي والاستعمالي في المشهد الفردي والجمعي للمستخدمين- على مفهوم الخصوصية كمبدأ وكممارسة من زاوية نقدية وميتا-نظرية. وركز القسم الأول من الدراسة على البحث في المعاني الابدستمولوجية والشروط الانطولوجية لمفهوم الخصوصية ومحاولة حصر معناها الدقيق ضمن نطاقها المعجمي والتداولي. كما تطرقت الدراسة لسياقات التطور التاريخي والكرونولوجي لتحول مسار الخصوصية من الخصوصية كمفهوم مجرد وفلسفي إلى الحق في الخصوصية كمفهوم مُأسس، مروراً بالترسّانات والمساطر القانونية التي كُرسَتْ لهذا الحق ووفرت له السند التشريعي والاجرائى. وتناولت الدراسة من منظور شامل واستقصائي جملة الرهانات والتهديدات التي تطرحها التحولات الرقمية على حقوق الأفراد في الخصوصية ضمن المساحات الديجتالية التي يرتبطون بها خصوصاً في ظل التوجه الكلي نحو الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية والتي يتضاءل فيها منسوب الشفافية وكذا الضمانات الفعالة والكافية لحماية الخصوصية.

Abstract

The current study aimed to approach the various socio-legal and technical stakes presented by digital technologies and- their usage expansion in the individual and collective landscape of users- on the concept of privacy as a principle and as a practice from a critical and meta-theoretical angle. The first part of the study focused on investigating the epistemological connotations and ontological conditions of the concept of privacy and trying to delimit its precise meaning within its lexical and terminological scope. It also explored the historical and chronological contexts of privacy's evolution from an abstract philosophical concept to an institutionalized right, including the legal frameworks and procedures that have shaped and supported this transition. The study addressed equally, from a comprehensive and investigative perspective, the challenges and threats posed by digital transformations to individuals' rights to privacy within the interconnected, especially in light of the overarching trend towards dependence on digital technologies, in which the level of transparency is critically diminishing, as well as the effective and sufficient measures to safeguard privacy.

Keywords:

Digital transformation ;
Digital spaces ;
Individual privacy ;
Socio-legal
frameworks ;

* Corresponding author, e-mail: amin.benamra@gmail.com

Doi:

I - مقدمة

أضحت منصات ووسائل التواصل الاجتماعي على مدى العقدين الماضيين- عُصرا تقنيا- واسع الانتشار وذات حضور فاعل في مجالات الاتصال الفوري والتفاعل والترفيه والتعلم ومشاركة المحتوى وإدارة الأعمال ونشر الأخبار والمعلومات، إذ ينشط اليوم ملايين المستخدمين على وسائل التواصل الرئيسية بما في ذلك منصات Facebook و Instagram و TikTok و Snapchat و YouTube و X ، غير أن النمو الأسّي لهاته الوسائل طرح رهانات متشابكة ومتفاوتة في الشدة والأثر، حيث منّح لها وصولاً ونفاذاً استثنائيين للحياة الخاصة لمستخدميها، إذ تحوّل الشركات المالكة لهذه الشبكات الاجتماعية بيانات رقمية تخصّ جُل أنشطة الأفراد واهتماماتهم وخصائصهم الشخصية والديمغرافية ووجهات نظرهم السياسية وحميمياتهم الاجتماعية ومواقع تواجدهم الجغرافي. وفي كثير من الحالات، يتم تخزين هذه البيانات وحفظها ومشاركتها مع العديد من الأطراف الثالثة دون علم مسبق من المستخدمين، حيث يتم توظيفها ضمن هندسة الاقتصاد الرقمي الجديد لتحفيز تفاعل المستخدمين بكيفيات خوارزمية ولتفعيل الإعلانات وتنفيذ إستراتيجيات التسويق السلوكية والاستهداف الدقيق (Microtargeting) للزبائن المُحتملين من مُستخدمي هذه الشبكات والوسائل.

أكثر من ذلك، أصبحت عملية جمع البيانات Data collection ومعالجتها Data processing في صميم العديد من نماذج الأعمال لمنصات التواصل الاجتماعي التي تشغلّ ضمن نطاق قواعد الاقتصاد الشبكي والرقمي، حيث تشكّل عمليات الدمج والاحتكار والاستحوّاذ التي تطال المعلومات الشخصية للمستخدمين على الشبكات الاجتماعية جزءاً أساسياً من الأنظمة الأساسية لاشتغال هذه الوسائل والشبكات والتي لطالما قدمت وعوداً بشكل متكرّر لحماية خصوصية المستخدمين إلا أنها فشلت في حماية خصوصية المستخدم العادي في ظلّ تزايد عدد الانتهاكات ضد البيانات الشخصية وتفاقم مخاطرها على الخصوصية الفردية على وسائل التواصل الاجتماعية خصوصاً في ظلّ عدم وجود بدائل حقيقية ضامنة لحماية الخصوصية الفردية والحق في عدم انتهاك البيانات الشخصية.

وفي هذا الصّدّد كان الراي العام العالمي تحت تأثير الصدمات التي تواترت تباعاً ابتداءً بتسريب البيانات السرية من قبل Julian Assange في عام 2010 ؛ وبعده الصحفي الأمريكي Snowden في عام 2013؛ وكذلك تسرب أوراق بنما Panama Papers في عام 2016 ؛ و الكشف عن Paradise Papers في عام 2017 ، وفضيحة انتهاكات البيانات المعروفة تحت اسم Facebook Cambridge Analytica والتي هزت المجتمع العالمي من مستخدمي شبكة فايسبوك في عام 2018¹. وفي عام 2019، تم الكشف عن تسريب آخر للبيانات بصفة عمدية لأكثر من 540 مليون مستخدم على شبكة Facebook أيضاً، وفي أبريل 2019، تم تسريب ما يقرب من 1.885 مليون من البيانات المالية للعملاء من منصّة² First American Financial Corporation. وفي مارس 2020، تم تسريب معلومات حول 5.2 مليون نزّل من فندق ماريوت الدولي Hotel Marriott International³. وفي أبريل 2021، تم مشاركة البيانات الشخصية الحساسة لنحو 500 مليون مستخدم لموقع LinkedIn مع أطراف ثالثة غير معلومة⁴. كل هذه الوقائع المتشابهة والمتكرّرة الحدوث بشكل شبه منتظم جعلت مستخدمي المجال الرقمي والمهتمين به محل قلق دائم من المخاطر التي تُهدّد المكتسبات وتمسّ بالحقوق أو الحريات، علماً أن الرهانات الرقمية التي تنجر عن الولوج للتكنولوجيات والاستفادة من مزاياها يصعب إخضاعها للمقتضيات القانونية والمعارية وبشكل مخصوص تلك المرتبطة بالخصوصية الفردية وحماية البيانات الشخصية.

وعند التفكير في إشكالية الحق في الخصوصية داخل الفضاءات الرقمية بموضوعية النظر العلمي المُخصّص، نلمس أن هناك ظاهرتان متداخلتان لهما أهمية مخصوصة: فمن ناحية، فإن الهندسة التكنولوجية والوظيفية لهذه الفضاءات مبنية في جوهرها التقني والاقتصادي على دفع المستخدمين للكشف - الطوعي وغير الطوعي- عن خصوصياتهم وبياناتهم، وحتى تصميم سياسات الخصوصية التي تتمظهر في شروط وأحكام الاستخدام (terms and conditions of use) تُوجب على المستخدمين الادلاء ببياناتهم والموافقة المسبقة على استغلالها. ومن ناحية أخرى يرغب المستخدمون العاديون، كأفراد أو مستهلكين، في الحصول على الحماية الكافية لشروط الخصوصية الخاصة بهم والحفاظ على حرمة بياناتهم الشخصية وحميمياتهم الاجتماعية من الانكشاف والخرق أثناء استخدامهم للوسائل الرقمية والشبكات الاجتماعية والتي قد تتسرب من دائرة 'الشخصي والحميمي' إلى دائرة 'المعطيات الرقمية' التي تُخزنها الشركات في قاعدة بياناتها.

ويطرح هذا التصادم بين التحول الرقمي -المدفوع بالمنطق الاقتصادي- وبين الحق في الخصوصية جُملة من الاستشكالات التي نسعى لتناولها في هذه الدراسة والتي نستهدف من خلالها استكشاف الجوانب الأساسية لمفهوم الخصوصية على المستوى الاستيمولوجي والسوسيوقانوني، بما في ذلك سياقات التطور التاريخي وصولاً للضمانات القانونية على النحو المنصوص عليها ضمن الأطر القانونية الدولية والوطنية التي استوعبت الحق في الخصوصية واستهدفت صيانتها، إضافة إلى تناول الرهانات الفعلية التي تطرحها التحولات الرقمية على حقوق الأفراد الأصلية في الخصوصية.

II- الخصوصية الفردية، المفهوم والحدود:

يُعد مفهوم الخصوصية مفهوماً مركباً يصعب الإلمام بكل بنطاقاته ودلالاته إذ يحتاج إلى تأطير نقدي يكون مسنوداً باستيعاب جيد للأطر النظرية والسياقات العملية المتشعبة التي تحيط بهذا المفهوم، خصوصاً في ظل التحولات الرقمية الحالية وتزاوج المعلوماتية بالتكنولوجيا ضمن نسق الاقتصاد الرقمي الراهن، حيث أصبح المفهوم يُشكل ويتشكل بفعل هذه التحولات ضمن سيرورة ديناميكية وتبادلية إلى حد أن عملية تعريف الخصوصية لا تكون مُكتملة ومُجدية إلا في ضوء التأطير القانوني الذي يصوغها ويحميها والتصميم التكنولوجي المرتبط بظهور التكنولوجيات الفائقة التي يستخدّمها الأفراد.

ويتفق المُختصّون في مجال الخصوصية على أنه مفهوم خلافي يحتاج للتأمل النظري حول وضعه الاستيمولوجي والدلالي نظراً للتباينات المرجعية والمفاهيمية والغائية التي تؤثّر مساراته. وقد عالج عالم الاجتماع الأمريكي Alan Westin في كتابه الشهير "Privacy and Freedom" الصادر عام 1967، هذه الفكرة درساً وتحليلاً حيث يرى أن الخصوصية تُمثل أحد القيم الأساسية القليلة والتي تُركت محدودة ومحصورة في أضيق الحدود ضمن نطاق النظريات الاجتماعية حيث تم تناولها ضمن صيغ غامضة ومربكة من قبل علماء الاجتماع والقانون⁵. وترى فيلسوفة القانون الأمريكية Judith Jarvis Thomson في مقال لها نشر عام 1975 أن هناك العديد من الشكوك وعلامات الاستفهام حول تماسك مفهوم الحق في الخصوصية ذاته حيث يبدو وكأن لا أحد لديه أي فكرة واضحة ومتماسكة تماماً عما هو عليه⁶. وفي موازاة ذلك، يذهب المنظر الانجلوساكسوني Daniel Solove إلى أن مفهوم الخصوصية ببساطة مفهوم في حالة من الفوضى والتشظى⁷. بينما يتصور الباحث Robert Post أن الخصوصية قيمة أكسيمية مُعقّدة للغاية، وشديدة التشابك ضمن نطاقات اصطلاحية متضاربة ومتناقضة، ومُكتنّزة بمعاني مُتمايزّة ونسبية، لدرجة أن الباحث يشعر باليأس أحياناً مما إذا كان من الممكن معالجتها بشكل مفيد على الإطلاق⁸.

وكتعريف أولي تُشير الخصوصية إلى -الشرط الأخلاقي على الآخرين- الذي يتطلب الامتناع عن القيام ببعض الأنشطة المحددة التي تتنافى مع متطلبات الذات في حجب المعلومات والبيانات الخاصة عن الآخرين. ويُعرّفها الباحث Cooley على نحو مماثل على أنها ببساطة الحق في أن تترك لوحدهك⁹. ولتقصي المزيد من الاستبصارات حول الخصوصية يُظهر لنا بحث الأدبيات النظرية خصوصاً الانجلوسكسونية العديد من المحاولات الرصينة لتعريف مفهوم الخصوصية الفردية، إذ عرفها Ruth Gavison على سبيل المثال ضمن محاولة لتحديد مكوناتها المتمثلة في إخفاء الهوية والعزلة والسرية¹⁰. في حين عرفت الباحثة Helen Nissenbaum على أنها حساسية ديناميكية ومعقدة تجاه البيانات الشخصية من حيث الهدف والسياق وروابط الثقة مع الآخرين، بينما يذهب Westin إلى اعتبار أن الخصوصية الفردية مفهوم فردي لكنه يحوي أبعاد جماعية تتمثل في الاشكاليات الاجتماعية والشخصية والتنظيمية التي يطرحها هذا المفهوم¹¹.

وترى الباحثة Anita Allen أن الخصوصية الفردية، ينبغي تعريفها في ظل تعريف كُل مُركب وليس في ظل تعريف قاموسي يُركّز على بُعد واحد، إذ أن الخصوصية الفردية تعكس تداخل العناصر النفسية والفيزيائية والتكنولوجية والقانونية، وحتى المعلوماتية التي تتحكم في مدى معرفة الآخرين وإطلاعهم على خصوصيات الفرد¹². ومن المفيد الإشارة إلى أن التعريف الذي قدّمه D.W. Prosser في عام 1960 يعد واحد من التعريفات الكلاسيكية لمفهوم الخصوصية والأكثر استشهاداً به، حيث يعرفها الباحث من خلال الأضرار التي تنجم عن انتهاكها والتي يجملها في أربعة عناصر أساسية: (1) التطفّل على عزلة الشخص المعني أو عزلته، أو شؤونه الخاصة؛ (2) الكشف العلني

عن حقائق خاصة محرّجة عن الشخص المعني؛ (3) إشهار المعلومات التي تضع الشخص المعني في محل اتهام وتشكيك في نظر الجمهور العام؛ و (4) الاستيلاء على خصوصيات الشخص المعني كاسمه أو ما شابه ذلك¹³. ولكون الخصوصية الفردية -مفهوما مجردا- فإنها تتشابه مع العديد من المعطيات المعيارية والمجرّدة التي من بينها حرية الرأي والضمير والتفكير ضد الرقابة؛ حرمة الجسدية، حماية البيانات الشخصية؛ العزلة في المسكن، حماية السمعة الشخصية؛ الحماية من عمليات التفتيش، وما إلى ذلك¹⁴. ويجادل Edward Bloustein بأن التدخل في الخصوصية له علاقة وثيقة بالشخصية والفردية والكرامة الإنسانية¹⁵. ضمن هذا الجانب، تتظافر أبعاد الخصوصية لتعني حق الفرد في إبقاء شؤونه الشخصية وتفاصيل حياته وعلاقاته بعيدة عن متناول الآخرين، فهي حالة من الوحدة أو المسافة التي لا ينبغي مقاطعتها أو مراقبتها أو اختراقها من قبل الآخرين.

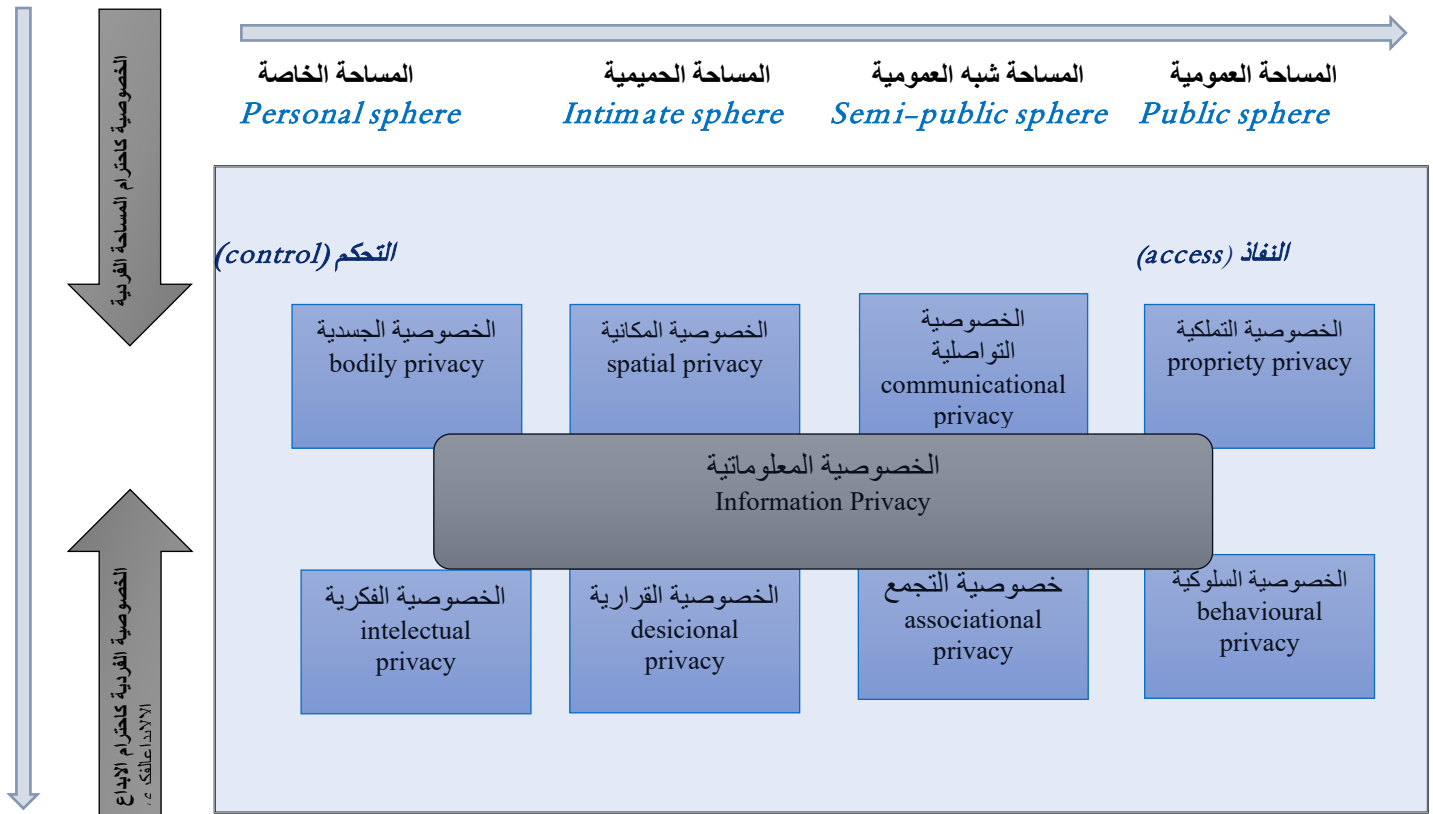
ويظهر غُصَر المعلومات كمتغيّر ثابت في تعريف الخصوصية والحق في التمتع بها، إذ يرى الباحث الانجلوسكسوني Richard Posner أن أحد جوانب الخصوصية هو حجب المعلومات أو إخفائها عن الآخرين¹⁶. ومن بين الباحثين الذين يعتبرون الخصوصية بمثابة الحق في السيطرة على المعلومات الشخصية، نذكر Westin و Fried حيث عرّفها الأول بأنها "ادعاء الفرد بتحديد المعلومات المتعلقة به أو نفسها التي يجب أن يعرفها الآخرون"¹⁷. بينما ذكر الثاني أن "الخصوصية [...] هي السيطرة الفعلية التي لدينا على المعلومات المتعلقة بأنفسنا ومدى إطلاع الآخرين عليها"¹⁸. ويجدر بنا التنويه أيضا إلى وجود طروحات موازية تختلف عن المحاولات النظرية الأولى التي سعت منذ البداية لتطوير مفهوم وحدوي (unitary conception) للخصوصية، إذ يسعى اتجاه آخر من الباحثين إلى تخطي الحصر المناهجي وتبني مفاهيم تعددية (pluralist conception) للخصوصية من خلال تضمين السياقات والمعطيات والمفاهيم التي تحيط براهن الخصوصية وتتقاطع معه.

حيث يرى الباحث Solove ضمن تصوّر نظري مُشابه لهذا الطرح أن الخصوصية ليست نسقا واحداً، بل هي مجموعة من أساق كثيرة متباينة (cluster) ولكنها مترابطة مفصليا وظيفيا حول عنصر جوهري يتمثل في المعلومات الخاصة ونفاذ الآخرين إليها، حيث قام بناء على ذلك بتطوير طوبولوجيا تضم 16 عنصرا مختلفا للخصوصية تم توزيعها عبر أربع فئات هي جمع المعلومات، ومعالجة المعلومات، النفاذ للمعلومات، واختراق المعلومات¹⁹.

وضمن هذا الاتجاه النظري الذي يسعى لمقاربة وفهم الخصوصية ضمن إطار أشمل وأوسع، يرى الباحث الأمريكي Alan Westin بأن هناك جملة من المستويات التي تنتظم وتؤثر على معايير الخصوصية وتتقاطع وتتماهى معها وتشمل المستوى السوسيو-سياسي والثقافي والشخصي حيث لا تنفصل هذه المعطيات في فهم الخصوصية التي تشبه نوع من "الهالة" (aura) أو المساحة الرمزية والمعنوية الفاصلة التي تحيط بالفرد، وتُشكّل الحد القاطع بينه وبين العالم الخارجي كما تتغير حدود هذه الهالة من سياق إلى سياق ومن فرد إلى فرد، مما يوجب إعادة تعريف مستمرة لهذا المفهوم بغية العثور على معيار وسطي يُمكن من ضمان حماية الحق في الخصوصية معياريا وقانونيا²⁰.

وغير بعيد عن هذا الاتجاه، نجد النموذج التحليلي الذي قدمه الباحث Koops وزملاءه حيث عالجوا مفهوم الخصوصية من خلال تحديد هيكل تضميني لأنواع الخصوصية يضم ثمانية أنواع أساسية من الخصوصية هي الخصوصية الجسدية، الفكرية، المكانية، القرارية، التواصلية، التملكية والخصوصية السلوكية، مع مَوسَطة عنصر تاسع يتمثل في الخصوصية المعلوماتية والذي يتداخل ولكن لا يتطابق مع الأنواع الثمانية الأساسية، ووفق لذات النموذج تتفرع أنواع الخصوصية ضمن اتجاهين أساسيين، الاتجاه الأول والذي يتمثل في الخصوصية كحق في احترام المساحة الإدمية والفردية والاتجاه الثاني يغطي مفهوم الخصوصية كالحق في الابداع واستخدام الملكات العقلية والفكرية. وفي ضوء هذا التحليل، لا يمكن اختزال الخصوصية في عنصر واحد أو بعد واحد، أو حصر جوهرها في الخصوصية المعلوماتية لوحدها على سبيل المثال، ولكنها تمثل مفهوما كليا غير قابل للتجزئ، إذ ترتبط وفقا لهذا النموذج بمركزية الفرد وحقه المشروع والأصيل في تحديد المساحات التي تخصه وقدرته على التحكم الفعلي في حجم نفاذ الآخرين أو اطلاعهم على ما يخصه.

الشكل 1 شكل بياني لنموذج تعريف الخصوصية الذي قدمه Koops وزملاءه



المصدر: (Koops et al, 2017:484)

ومع ذلك، يمكن الجزم بأن مفهوم الخصوصية مليء بالتباينات المفاهيمية والتي تُصعب من عملية توحيد المعنى وحصره في مجال محدد وبالتالي لا يكاد يوجد أي تعريف شامل وتضميني للخصوصية يمكنه أن يجمع كل الأبعاد في الوقت نفسه، حيث يلعب تقييم الخصوصية وتمثلها في المجتمع دورًا حاسمًا في تقديم أبعاد للتعريف، وبالتالي، فإن محاولة تعريف الخصوصية ستكون دائمًا جهدًا غير مكتمل، إذ يتحكم في تحديد الخصوصية ورسم حدودها أيضًا نسبية الثقافة وذاتية الأفراد وما الذي يعتبرونه يدخل أو لا يدخل في إطار الخصوصية ومجالها.

علاوة على ذلك، يمكن القول إن التعريفات الكلاسيكية لم تعد تتناسب مع معطيات التحول الرقمي، إذ أن هذه التعاريف لا يمكن أن تضمن الحماية الكاملة والمطلوبة للخصوصية ما لم تكن مرتبطة بالتحكم في المعلومات والبيانات الشخصية ومختلف العمليات التي يقوم بها المستخدمون افتراضيا والحق في عدم كشفها أو مشاركتها ومسألة النفاذ إليها من قبل الأطراف الأخرى سواء شركات شبكات التواصل الاجتماعي أو الفاعلين الاقتصاديين الرقميين.

ومن حيثيات النقاش أعلاه، يتضح أن المعنى الأساسي لمفهوم "الخصوصية" ليس مُوحَّدًا بشكل عام، بل يختلف في السمات والنطاقات ويخضع لمعطيات التقانة والثقافة والعادات والقيم المعيارية المتنوعة والسياقات المجالية، إلخ. وعلى الرغم من وجود اختلافات في تحديد مفهوم الخصوصية وتمثلاته الأكاديمية والمعارية، إلا أن جميع الخطابات النظرية المتعلقة بالخصوصية تُقرّ بأن الخصوصية هي حق أساسي من حقوق الإنسان التي تحتاج لوجود آليات قانونية ومعارية لضبطه وتنظيمه بشكل يراعي حقوق الفرد في جملتها وفي جزئياتها خصوصا في ظل الثورة الرقمية العابرة للحدود.

III- الحق في الخصوصية الفردية، الجينالوجيا والتأصيل:

لم يظهر مفهوم الخصوصية من فراغ بل تَوَلَّد في سياق تراكمات تاريخية واجتماعية متظافرة أدت إلى ظهوره أولا ومركزيته لاحقا في النقاشات المرتبطة بتحوّل التكنولوجيا على المشهد اليومي للأفراد، إذ يحوز مفهوم الخصوصية امتدادا سوسيو-تاريخيا عريقا في الخطابات الأنثروبولوجية والاجتماعية داخل السياقات التاريخية اليونانية والرومانية والأنجلو-سكسونية بشكل خاص، حيث أن الخطاب حول المخاوف المتعلقة بالخصوصية الفردية قديم زمنيا ويعود

لفترات بعيدة كرونولوجيا وشائكة معرفيا، إذ يعتبر أرسطو Aristotle الفيلسوف اليوناني الأول الذي ميز المجال الخاص (private sphere) عن المجال العام (public sphere). بينما قنن الرومان فكرة الخصوصية معياريا وحاولوا حمايتها قضائياً. وغالباً ما يتم تحديد ترسيم أرسطو وفصله بين المجالات العامة والخاصة -أي بين البوليس polis واللاويكوس oikos- على أنه المرجع الاكمل لإستمولوجيا لمفهوم الخصوصية الفردية. إذ يحتضن المجال الخاص الحاجة للفردانية والحميمية والعلاقات الاجتماعية الخاصة والأفقية، بينما يُرتب المجال العام العلاقة السياسية والرأسية بين الدولة والمواطن في شكلها العمومي²¹.

وقد ظهرت إحدى الارهاصات المحورية في التأصيل للحق في الخصوصية خلال عصر التنوير الأوربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر في خضم المطالبة بحقوق الإنسان والحريات العامة والسعي إلى صيانتها من كل ضروب التجاوزات، إذ وضع مفكرو التنوير، وعلى رأسهم John Locke وJean-Jacques Rousseau، الأساس الفكري والفلسفي لأطروحة أن الأفراد يمتلكون حقاً متأصلة لا يُمس بها، بما في ذلك الحق في الأمان على أشخاصهم وممتلكاتهم وحميمياتهم وأسرارهم مما مهّد لاحقاً للتنظير للحق في الخصوصية وأغنى الأسس الفلسفية والتطورات القانونية والسياسية المتتابعة والتي شكّلت ونحتت هذا المفهوم.

وفي القرن الثامن بدأ التركيز على مسألة الخصوصية المرتبطة بتقنيات التواصل التي بدأت في الظهور، حيث شهد المجتمع الأمريكي نقاشات شائكة حول خصوصية الرسائل البريدية إذ كانت ممارسة فتح الرسائل والاطلاع على محتوياتها أمراً شائعاً، مما دفع الرئيس الأمريكي الأسبق Benjamin Franklin والذي كان آنذاك مسؤولاً عن قطاع البريد الأمريكي أن يطلب من موظفيه أداء القسم على عدم فتح الرسائل البريدية أو قراءتها²². وقد تصاعدت الشكاوى والاشكالات الناجمة عن ذلك إلى غاية عام 1782 أين أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً يمنع عمال وموظفي البريد من فتح الرسائل البريدية باعتبارها تدخل ضمن نطاق الخصوصية الفردية التي لا يجوز المساس بها²³.

وضمن سياق موازي، طرح الاستخدام المتزايد للتلغراف عدداً من المشكلات التي قوّضت الحق في الخصوصية، إذ وبعد وقت قصير من اختراع التلغراف في عام 1844 وتزايد الاقبال على نظام البرقيات التلغرافية التي تم تبنيها كأداة تواصل واسعة الانتشار، ازدادت المخاوف على المستوى الشعبي من الاطلاع على محتوياتها وإفشاء ما فيها دون علم أصحابها، وانتقلت هذه المخاوف إلى الساحة الاعلامية حيث شجبت صحيفة New York Times آنذاك في العديد من أعمدتها الصحفية هذه الممارسة باعتبارها اعتداء سافراً على حريات المواطن²⁴. وبضغط من هيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية انتقل هذا الزخم إلى الفضاء السياسي، إذ تم تقديم مشروع قانون لحماية خصوصية البرقيات إلى الكونغرس في عام 1880 متخذاً مبرراته في ضرورة حماية الحياة الخاصة للأفراد وتوفير سند تشريعي وقانوني لذلك²⁵.

وعلى الرغم من أن فكرة الخصوصية قد بدأت انطلاقاً من الحاجة السيكلوجية للأمن وحماية السلامة الجسدية للفرد ولمنزله من التطفل غير المبرر، فقد تحولت فكرة الخصوصية في شكلها الحديث نحو حماية المعلومات الشخصية والتفاصيل غير المعلومة للفرد، حيث يمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن مفهوم الخصوصية الفردية قد ظهر كما نعرفه في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد مع مقال ثنائي منشور في عدد 15 ديسمبر 1890 من المجلة الأمريكية Harvard Law Review المختصة في الشؤون القانونية من قبل المحامي الأمريكي Samuel D. Warren والقاضي Louis Brandeis أين تم طرح مفهوم الحق في الخصوصية بقلق شديد مع التأكيد على حق الأشخاص أن يتركوا لحالهم دون تدخل في شؤونهم الحياتية، خصوصاً في ظل التقدم التقني على مستوى وسائل الاتصال وانتشار التصوير الفوتوغرافي آنذاك والصحافة الصفراء (yellow journalism) التي كانت تتناول التفاصيل الخاصة للأشخاص وتتدخل فيها بشكل استفزازي في قوالب فضائحية دون احترام لحقوقهم في الخصوصية الفردية. وتكمن أهمية المقال أنه أشار بصورة دقيقة للرهانات الشائكة والمهذبة التي يطرحها المعطى التكنولوجي ودوره السلبي في تقويض حقوق الأفراد في الخصوصية، وقد كان ظهور المقال متزامناً مع ظهور دراسة مسحية غطت الفترة الزمنية ما بين 1850-1890 كشفت أن تداول الصحف الصفراء قد زاد بنحو 1000 في المائة من 800000 قارئ إلى أكثر من 8 مليون قارئ آنذاك.

وتتشابك حقوق الخصوصية في جوهرها مع التحولات التقنية بشكل جلي، وهذا ما أعاد تأكيد Brandeis بعد ذلك في 1928 في كتاباته المنشورة آنذاك، إذ رأى أنه بوساطة الديناميكيات التقنية التي تولّد عنها اكتشافات تكنولوجية أثّرت الحيز اليومي للأفراد، أضحت الجهات الأكثر تنظيمها في المجتمع وخصوصاً أجهزة الحكومة

والشركات الاقتصادية الكبرى الأقدر على اختراق الخصوصيات الفردية وانتهاك حقوق الأفراد الأساسية فيما يتعلق في عدم المساس بتفاصيلهم، بوسائل أكثر شمولية وفاعلية.

وبحلول الستينيات تجدد النقاش حول المخاوف من انتهاك الخصوصية الفردية بواسطة التنصت على خطوط الهاتف بعد أن أصبح جهازا شخصيا موجودا في كل المنازل الأمريكية، وفي السبعينيات، أثارت تقنيات الحوسبة والتسجيل الجديدة المزيد من المخاوف بشأن الخصوصية، مما أدى إلى لمناقشة وتدارس توسيع وتكييف الإطار القانوني الذي يكفل الحقوق الأساسية للأفراد ليشمل الحق في حمايتهم لمعلوماتهم وبياناتهم الشخصية²⁶.

ومع تطور التطبيقات الرقمية وفضاءاتها التفاعلية وتسارع تبني منظومات الذكاء الاصطناعي، قام الباحثون بتوسيع مفهوم النقاش حول مفهوم الخصوصية الفردية ليشمل حقوق مستخدمي المنصات الرقمية الجديدة وحمايتهم من الممارسات المتعلقة بجمع واستخدام معلوماتهم وبياناتهم ومراسلاتهم وأنشطتهم الشخصية دون علمهم. إذ أن النقاش حول الحق في الخصوصية أخذ منعرجا جديدا بظهور التكنولوجيات التفاعلية والخوارجية، حيث أضحت خطاها أكاديميا وميتانقديا متعدد الأوجه يتعمق في التحديات والرهانات التي تفرضها التقنيات الرقمية بديناميات جديدة، بما في ذلك ممارسات جمع البيانات النصية والبيومترية والمراقبة الجماعية، وعولمة تدفقات البيانات وانتشار عمليات نقل البيانات عبر الحدود (cross-border data transfer) وبالتالي صعوبات الموازنة بين الحقوق الفردية والمصالح المجتمعية في عالم مترابط بشكل متزايد، أين يتم انتهاك حقوق الخصوصية للأفراد وتقويض حريتهم غالبًا داخل الفضاءات الديجتالية، وهو ما يشكل عوائق فعلية أمام إنفاذ قوانين الخصوصية وحماية المعلومات الشخصية، وي طرح أسئلة ملحة على الأطر القانونية السارية.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن مسار الحق الخصوصية قد عرف قدرا ليس بالهين من الاستشكالات الأكاديمية والمخاوف الجمعية طوال تاريخه استجابة لموجة تلو الأخرى من الابتكارات التكنولوجية الجديدة والتكوينات الاجتماعية المتأثرة بهذه التكنولوجيات. وتطور الجولة الحالية من المخاوف المرتبطة بالخصوصية الفردية حول ما تطرحه الفضاءات الديجتالية المبنية على الشفافية القصوى ومنطق الاقتصاد الليبرالي من رهانات بالغة التعقيد مما قد يدق ناقوس الموت لمفهوم الخصوصية ذاته ويحشر الأفراد في زاوية الاختيار بين الخصوصية والتواصل. وما من شك أن التعقيدات المتعلقة بالخصوصية ليست سمة عرضية للمفهوم ولا شرطاً انطولوجيا يحوي تناقضاته، إذا بقي المفهوم في حالة من القابلية للتحول وإعادة التعريف خاصة بتغيير الظروف التكنولوجية والشروط الاجتماعية.

IV - الحق في الخصوصية ضمن المساطر والأطر القانونية:

لا شك أن مسألة الخصوصية الفردية قد خرجت من بعدها الفلسفي والنظري واكتسبت أبعاد قانونية ذات دلالة جعلت من مفهوم الخصوصية حقا أصيلا يستوجب تخريجا قانونيا يحدد شروطه ويحفظه من الانتهاكات والتهديدات. وسنلقي الضوء في هذا الجزء من الدراسة على الإطار القانوني للخصوصية الفردية من خلال الصكوك الدولية والإقليمية، والتشريع الوطنية، المكرس لحماية الحق في الخصوصية الفردية للأفراد، باعتبارها أحد الدعائم الأساسية والأصيلة لصون حقوق الإنسان وكرامته.

وفي هذا السياق يجدر بنا البدء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 إذ يُعد أول صك للأمم المتحدة يعترف بالخصوصية كواحدة من أهم حقوق الإنسان الرئيسية، وقد تبع الاعتراف بهذا الحق لاحقاً تأصيله من قبل العديد من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والمحلية ومدونات حقوق الإنسان. ويمكن القول إنه من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصبح "الحق في الخصوصية الفردية" حقاً دولياً من حقوق الإنسان قبل أن يتم الاعتراف به دستورياً كحق أساسي، وقد تمت صياغة المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خصيصاً للتطرق للحق في الخصوصية عن طريق التقرير بعدم جواز تعريض الأفراد لأي تدخلات من أي نوع كانت في خصوصياتهم أو كشف مراسلاتهم أو القضايا ذات الحساسية التي تمس حياتهم.²⁷

وفي نفس السياق، جاءت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 1969 لحماية الخصوصية، والتي نصت في المادة 11 من المدونة التي اعتمدها على أن "لكل فرد الحق في احترام شرفه والاعتراف بكرامته، ولا يجوز أن يتعرض أي شخص للتدخل التعسفي أو المسيء في حياته الخاصة أو عائلته أو منزله أو مراسلاته أو التعرض لهجمات غير قانونية على شرفه أو سمعته، فلكل فرد الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو الهجمات"²⁸.

وكذلك صك مدريد 2009 Madrid Resolution والذي تم إقراره في 5 نوفمبر 2009 من خلال مؤتمر دولي عقد في مدريد أين تم التأكيد على الطبيعة العالمية للحق في الخصوصية، إلى جانب المبادئ والضمانات الأساسية من خلال توفير حماية أفضل لحقوق الأفراد في الاحتفاظ بمعلوماتهم الخاصة، ولا سيما في تدفقات البيانات عبر الحدود ورهانات تسهيلها وحمايتها من الانتهاكات وهو أمر ضروري من أجل العالم المترابط²⁹.

وهناك أيضا إعلان حقوق الإنسان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، والذي تم في 18 نوفمبر 2012 في كمبوديا، حيث تم التأكيد على الحق في الخصوصية الفردية والاعتراف بها باعتبارها واحدة من "الحقوق المدنية والسياسية" حيث ضم الإعلان 40 مادة تحت 6 عناوين، ورد في المادة 21 من الإعلان على سبيل المثال أن لكل شخص الحق في الحماية من التدخل التعسفي في خصوصيته أو شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته بما في ذلك البيانات الشخصية، أو الاعتداء على شرف هذا الشخص وسمعته³⁰. في نفس السياق تم اعتماد إعلان موازي في 25 نوفمبر 2016 في شأن حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي وتم الاتفاق على مدونة قانونية في اجتماع لوزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دول جنوب شرق آسيا بهدف ضبط إطارا عملي لحماية البيانات الشخصية الرقمية في ظل التأكيد على ضرورة تأمين المستخدمين افتراضيا، وإخطار المستخدمين قبل الاطلاع على بياناتهم وطلب موافقتهم وتقديم الضمانات الكافية لنقل البيانات الرقمية من إقليم جغرافي لآخر³¹.

وعلى الصعيد الأوروبي، يُعد الاقليم موطناً لأقدم أنظمة حماية خصوصية البيانات الشاملة والمُحمَكة على المستوى الدولي والتي تضمن سريان المدونات التشريعية الضابطة والمنظمة على المستويين الوطني والإقليمي. فمن خلال هيئاته المتعددة وأجهزته التنظيمية، يُثبت الاتحاد الأوروبي نفسه كأرضية صلبة في تطوير إطار حماية البيانات العالمي. ويمكن تلخيص الأطر القانونية لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي من خلال أربع فترات مختلفة، حيث شملت الفترة الأولى تأسيس أنظمة حماية البيانات الوطنية (1970-1980)؛ وشملت الفترة الثانية جهود تدويل الأنظمة القانونية لحماية حق في الخصوصية (1980-1981)؛ كما مثلت الفترة الثالثة خلق اليات حماية للبيانات على المستوى الوطني (1982-1994)، ومثلت المرحلة الرابعة التنسيق على الصعيد الأوروبي في مجال حماية الحق في الخصوصية (1995-2016 / 2018)³².

ومن بين الأطر القانونية الضابطة لحق الخصوصية نذكر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تعد أول اتفاقية وأداة معيارية لحماية البيانات الشخصية لدول مجلس أوروبا، حيث تم اعتماد الاتفاقية في عام 1950 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1953، وكان التصديق عليها شرطاً للانضمام إلى المجلس الأوروبي، وتحمي الاتفاقية، من بين أمور أخرى، الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية³³. فالمادة 8 من الاتفاقية، على سبيل المثال، تؤكد على أنه يحق لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته. لن يكون هناك أي تدخل من قبل سلطة عامة في ممارسة هذا الحق باستثناء ما ينص عليه القانون ويكون ضرورياً لمجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي أو السلامة العامة أو الرفاه الاقتصادي للبلاد، من أجل منع الفوضى أو الجريمة لحماية الصحة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم³⁴.

كذلك الاتفاقية 108 لمجلس أوروبا وهي اتفاقية إقليمية لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة التلقائية للمعلومات والبيانات الشخصية، تم اعتمادها سنة 1981 وفتح باب التوقيع عليها عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من عام 1985، وعلى الرغم من اعتماد الاتفاقية في إطار ترتيب إقليمي، فقد تحولت فيما بعد إلى أول معاهدة دولية مُلزِمة في مجال البيانات والمعطيات الشخصية الرقمية وقد تحقق ذلك من خلال انضمام الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية 108 منذ عام 2013.

ولم يكن التركيز المحوري للاتفاقية 108 تحديد مفهوم الخصوصية معياريا و التأكيد على الحق في حماية البيانات الشخصية، بل كان الهدف فرض سياسات ملموسة وإستراتيجيات توطر معالجة البيانات الشخصية في ظل الاستخدام المتزايد لأجهزة الكمبيوتر في ولأنظمة الائمة في الأنشطة الاتصالية و التنظيمية مما أدى إلى تحديات هائلة لخصوصية البيانات و الحفاظ عليها من الانتهاك، حيث ألزمت الاتفاقية جميع الموقعين باتخاذ خطوات تشريعية وتنظيمية وسن قوانين تحفظ خصوصية المعلومات والبيانات للمواطنين مع تقديم الضمانات القانونية والدستورية الكافية.

وهناك أيضا اللائحة العامة لحماية البيانات General Data Protection Regulation والتي تم إقرارها في 2018 والتي كانت نقطة مفصلية في فرض إطار قانوني متين لحماية الخصوصية الفردية والبيانات

الشخصية على عدة أصعدة، نظرا لمضمونها القانوني الشامل والتفصيلي، والنطاق المجالي الواسع التي تم تبنيها فيها حتى خارج الحدود الإقليمية، وكذلك القوة السوقية والاقتصادية المؤثرة للاتحاد الأوروبي التي كانت وراءها والتي مكّنت من تطبيق اللائحة واعتماد بنودها على صعيد واسع، حيث أضحت اللائحة اتجاها معياريا يتم الاستناد إليه لسن أو تعديل تشريعات خصوصية البيانات بما يتوافق مع اللائحة العامة لحماية البيانات في جميع أنحاء العالم.

وبدأ مسار اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في يناير 2012 من خلال اقتراح من المفوضية الأوروبية (EC)، والذي تمت الموافقة عليه في 27 أبريل 2016، ودخل حيز التنفيذ أخيرًا في 25 مايو 2018 حيث تناولت اللائحة جميع التحديات المحتملة التي قد يواجهها الأشخاص فيما يتعلق ببياناتهم ومعلوماتهم الشخصية في العصر الرقمي، إذ تضمن اللائحة الحد الكافي من الشفافية لمستخدمي الإنترنت والذي أصبحوا يعرفون كيفية استخدام الشركات الاقتصادية والأطراف الثالثة لبياناتهم الخاصة، وكذا وجود بنود حماية للخصوصية الفردية أكثر وضوحًا وأكثر صرامة، كل ذلك مع تهمين الفرص التي يطرحها الاقتصاد الرقمي وتشجيع فرص الاقتصاد القائم على البيانات.³⁵

وفي السياق الجزائري، نجد إطارا قانونيا يتسم بعمومية تناوله للخصوصية الفردية وشمولية مقاربتها دون تفصيل دقيق، حيث تم ذكر الحق في الخصوصية لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ضمن المادة 39 من دستور 1996 والتي أعازت إلى أنه: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه"، وشددت نفس المادة على سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها، كما ورد في نفس الدستور في المادة 63 أنه: "يمارس كل واحد جميع حرياته، في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لاسيما احترام الحق في الشرف، وستر الحياة الخاصة". كما تم الإشارة إلى ضمان عدم انتهاك حرمة المسكن تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون حسبما ورد في نص المادة 40 من التعديل الدستوري لسنة 1996.

وربطت النصوص القانونية بين سرية الحياة الخاصة والأبعاد الديونتولوجية في السياق المهني في بعض المهّن المخصوصة التي يحرّص فيها الفرد على عدم اطلاع الغير عليها مثل الطب العضوي والنفسي والصيدلة، حيث ألقى النص التزاما على عاتق الطبيب بعدم هتك الأستار ولا إفشاء الأسرار، وهذا الالتزام يُطبق على كافة المهّن الأخرى التي يتم فيها الاطلاع على أسرار الغير بحكم المهّن والوظائف.³⁶ وجرم المشرع الجزائري في قانون العقوبات المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية وسيلة أو تقنية كانت³⁷ وفقا لنص المادة 303 مكرر من القانون رقم 06 - 23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية³⁸

ويظل الحق في الخصوصية حجر الزاوية في الأنظمة القانونية الحديثة، حيث يعمل على حماية استقلالية الأفراد وكرامتهم وسلامتهم الشخصية والمعنوية. وعلى الرغم من الحماية القانونية القائمة والاهتمام التشريعي، يواجه الحق في الخصوصية تحديات عديدة ومعقدة بشكل متزايد في ظل تسارع وتيرة الرقمنة على المستوى العالمي والتي تتزامن مع تزايد انتهاكات الخصوصية والأمن المعلوماتي للأفراد نتيجة انخراط مختلف الفاعلين الاقتصاديين وصناع السياسات في جمع واستخدام البيانات الشخصية على نطاق واسع. إذ يواجه الحق في الخصوصية تحديات مستحدثة ومتجددة، مما يتطلب أطرا قانونية قابلة للتكيف وقوية ومستجيبة للتهديدات الناشئة، حيث أنه من الضروري أن يستمر صناع القرار والمشرعون ودارسو القانون في دعم وتعزيز حقوق الخصوصية بأبعادها المستجدة من أجل ضمان احترام حقوق الأفراد وحمايتهم في عالم متزايد الترابط وقائم على البيانات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

V - رهانات التحولات الرقمية والتناقضات بين الحق في الخصوصية والحق في الاستخدام

تُعد مسألة الخصوصية إشكالية مركزية في عصر التكنولوجيات الرقمية خصوصا ضمن نسيج اجتماعي وتكنولوجي تؤثر فيه التقنية على كل زاوية من زوايا الوجود الاجتماعي للأفراد ضمن مصفوفة سوسيو تقنية جديدة سواء كمستخدمين أو كمستهلكين، حيث يتغير مفهوم الخصوصية الفردية ومدلولاته بشكل منتظم ودوري، ففي الواقع، توسع نطاق ما تعنيه الخصوصية الفردية بشكل دال من كونه الحق في ترك الفرد شأنه وعدم التدخل في خصوصياتهم وتفاصيل حياته، إلى الخصوصية الفردية باعتبارها خيارا رقميا وعنصر تحكّم انتقائي للسماح للآخرين بالنفاذ إلى الذات (access to self) بحيث يتضمن سلامة المعلومات والبيانات الشخصية عبر المنصات / الفضاءات / السياقات الرقمية، والحق في تقرير كيفية استخدام البيانات الشخصية في مراحل مختلفة من استخدام التكنولوجيا وفرض التوازن

بين عرض المعلومات الشخصية والخصوصيات وبين متطلبات الإستراتيجيات التسويقية وديناميات الاقتصاد الرقمي.³⁹

وعلى الرغم من أن تحديات الخصوصية الفردية قد ظهرت بالفعل قبل قدوم التكنولوجيات الرقمية، إلا أن السياقات الحالية تتطلب مزيداً من التعمق في المعالجة والأخذ في الاعتبار خصوصية التقدم التقني الحاصل في وسائط الاتصال والمعلوماتية وتزواجها مع الاتجاهات الاقتصادية السائدة، إذ لطالما كانت مسألة الخصوصية بشكل عام، وخصوصية المعلومات والبيانات الشخصية، على وجه الخصوص، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وعضوياً بالتطور التكنولوجي ونوعيته ومجاله⁴⁰. فالتقدم المستمر في التقنيات الاتصالية المتنوعة، والاستخدام المتزايد لها، إلى جانب تطور المعالجة واسعة النطاق للبيانات الشخصية، وما صاحب ذلك من تزايد وتيرة الرقمنة، يؤثر بشكل دال على المفهوم التقليدي للخصوصية وطريقة تناولها، مما يعكس على سبيل المثال تحول الحقل الدلالي والموضوعي وحتى الاصطلاحي للخصوصية من مسائل السرية أو العزلة أو السلامة الجسدية أو حرمة المنزل والاتصالات والمراسلات إلى خصوصية المعلومات الشخصية والرهانات المرتبطة بها، مثل التشفير، والبيانات الوصفية، وبرمجة التطبيقات، وإدارة تطوير النظام، وواجهة المستخدم، وما إلى ذلك، والتي تتشابك كلها مع حماية الخصوصية في بعدها الرقمي⁴¹.

وازدادت المخاوف على الخصوصية الفردية واحداثياتها بشكل محسوس بعد تزايد عدد مستخدمي المنصات الرقمية -والحضور الرقمي المكثف- للمستخدمين، بسبب الانتهاكات المتكررة للمعلومات والبيانات الشخصية سواء بشكل جماعي أو فردي وإدارة البيانات الخاطئة من قبل شركات وسائل التواصل الاجتماعي وموردي الخدمات الرقمية. وتشمل البيانات الرقمية مجموعة واسعة من المعلومات التي ينشئها الأفراد من خلال أنشطتهم ومعاملاتهم وتفاعلاتهم مع التكنولوجيا عبر الإنترنت، كما تتضمن هذه البيانات سجل التصفح (browsing history) ومنشورات وسائط التواصل الاجتماعي وتتبع الموقع (location tracking) والمعاملات المالية والسجلات الصحية، حيث تمثل هذه البيانات الرقمية مخزوناً إستراتيجياً من المعطيات الحيوية التي يتم جمعها وتخزينها وتحليلها بشكل روتيني من قبل الحكومات والشركات والكيانات الاقتصادية الأخرى نظراً لمرادويتها الربحية والوظيفية.

وتجتمع المخاوف من انتهاك الخصوصية الرقمية لدى المستخدمين ضمن أربعة أبعاد مختلفة، يمثل البعد الأول مخاوف التجميع (gathering) أي الدرجة التي يشعر بها المستخدم بالقلق والتخوف من قيام المنصات التواصلية والتقنية التي يستخدمها بجمع بياناته ومعلوماته الشخصية وتحركاته الرقمية على نطاق واسع وجمعها وتخزينها وحفظها في قواعد البيانات التخزينية، أما البعد الثاني فيمثل الاستخدام الثانوي غير المصرح به (unotherized secondary access) أي الدرجة التي يشعر بها المستخدم بمخاوف من جمع المعلومات والبيانات الخاصة به لغرض محدد واحد ومصرح به من قبل هذه الشركات، ليتم بعد ذلك استخدام هذه البيانات لغرض ثانوي آخر غير معلوم، ودون إذن من الأفراد أو موافقة مسبقة منهم. أما البعد الثالث فيتعلق بالوصول والنفوذ غير المناسب للبيانات (improper access) أي الدرجة التي يشعر بها الشخص أن البيانات والمعلومات المتعلقة به متاحة بسهولة للأشخاص غير المصرح لهم بشكل صحيح لعرض هذه البيانات أو التعامل معها. ويمثل البعد الرابع عدم الثقة ودرجة قلق المستخدم من أن آليات الحماية الرقمية ضد الخروقات والانتهاكات سواء المتعمدة أو العرضية المرتبطة بالوصول إلى البيانات الشخصية غير كافية وغير فعالة.

فمن خلال استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية والمنصات الواسطة، يُعرض الأفراد أنفسهم لأنواع مختلفة من المخاطر والتحديات التي لها تأثير مباشر على انتهاك خصوصيتهم وكشف معلوماتهم الشخصية. إذ هناك الكثير من الدلائل التي تبين أن الخصوصية الفردية قد تتعرض للهجوم والانتهاك بعدة طرق إذا لم يتم استخدام المعلومات الشخصية بشكل حريص من قبل المستخدمين. في هذا السياق، يفتقر المستخدمون في بعض الأحيان للمعرفة الكافية بأن لديهم الامكانية التقنية لتعطيل الوصول لبياناتهم ومعلوماتهم الشخصية افتراضياً من خلال توظيف الخيارات التقنية المتاحة إذ أن اقتحام الخصوصية (privacy intrusion) يمكن أن يحدث اختياريًا بعد موافقة المستخدم دون علم كامل بالحيثيات والسياقات⁴².

إذا تذهب أغلب المقاربات الوقائية في مجال الحماية الرقمية إلى أنه ينبغي أن يلعب المستخدمون أدواراً أكثر ديناميكية في تعلم الاستراتيجيات وأفضل الممارسات (best practices) التي تسمح لهم بالإحاطة الجيدة تقنياً ووظيفياً بآليات التحكم في الحفاظ عن بياناتهم ومنع استخدامها دون علمهم، وهو ما يدخل في إدارة البيانات الشخصية وتفايدي عمليات الإفشاء أو الانكشاف ومشاركة البيانات بطريقة مفتوحة أو ما يعرف في الأدبيات البحثية بالإفصاح عن

الذات (self-divulgence) عبر الفضاء السيبراني، والذي يعد أحد المداخل الرئيسية التي تسمح للمستخدمين الآخرين أو شركات شبكات التواصل الاجتماعي من الاطلاع على البيانات الشخصية وتقويض الخصوصية الفردية وإضعاف حمايتها داخل المجال الرقمي⁴³.

ويحمل رهان الخصوصية الرقمي توترا متأصلا وثاويا في دينامياته وهو ما يعرف بمفارقة الخصوصية (privacy paradox)، والتي تشير إلى التناقض الحاصل بين مخاوف انتهاك الخصوصية وكشف المعلومات الشخصية التي يمتلك أغلب مستخدمي المنصات الافتراضية والخدمات الانترنيتية من جهة، وسلوكهم الرقمي الذي يؤدي بصفة عمدية أو غير عمدية إلى زيادة مخاطر انتهاك الخصوصية الخاصة بهم من جهة أخرى⁴⁴. إذ أشارت بالفعل العديد من الدراسات في حقل الانثروبوجيا الرقمية والميدانية إلى مفارقة مفادها أن المستخدمين والمستهلكين الرقميين بالرغم من مخاوفهم المتعلقة بالخصوصية وانتهاك بياناتهم الشخصية ومعلوماتهم الخاصة، يواصلون الكشف عن معلوماتهم بدلاً من حمايتها⁴⁵.

وهو أمر مفهوم نوعاً ما، حيث تتعلق إشكالية الخصوصية في بعد من أبعادها بطبيعة استخدام التقنيات الجديدة والولوج لوسائط الاتصال، إذ أن هناك نوعاً من العقد الاجتماعي/التقني بين المستخدم وبين منصات التواصل الاجتماعي، حيث يُبادل المستخدمون جزءاً من بياناتهم الشخصية والخاصة جزئياً أو كلياً مقابل الاستفادة التقنية مما تتيحه هاته المنصات من خدمات ومزايا بشكل مجاني وغير مدفوع، ومن الواضح جداً أن المستخدمين سيستمرون في هذا العقد الاجتماعي والتقني لأن سقف المزايا والخدمات يتجاوز مخاطر الانكشاف الحالية والمستقبلية من وجهة نظرهم خصوصاً وأن هذا المزايا التقنية مجانية في الوقت الراهن.

ووفقاً للعديد من التقارير المتخصصة في مجال الانتهاكات والخروقات الرقمية، خصوصاً تلك التقارير الصادرة عن مركز موارد سرقة الهوية (Identity Theft Resource Center)، فإن خروقات البيانات قد تزايدت بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى الكشف عن البيانات الشخصية الحميمة للملايين من مستخدمي الانترنت وتقنياتها، حيث تحدث هذه الانتهاكات غالباً بسبب الضعف في الأنظمة الأساسية التي تتعامل مع تدفقات هائلة من البيانات المفتوحة ومن جهة أخرى بسبب القدرة المتسارعة للشركات الاقتصادية في التحكم وترويض التكنولوجيات الجديدة ومخرجاتها العلمية واستغلالها لمصلحتها الربحية⁴⁶.

وبعد الكثير من النقاشات الأكاديمية والمجتمعية والحوادث المتكررة في انتهاك البيانات -التي تأخذ أحيانا منحى المراقبة الجماعية أكثر مما تبدو كممارسة عارضة- أصبحت مواقع الشبكات الاجتماعية والرقمية تعمل على تعزيز إعدادات الخصوصية وتبسيطها وتوضيحها للمستخدم باعتبارها جزءاً رئيسياً من إعداداتها الافتراضية. إذ من المهم أنطلع المستخدمون على الإعدادات الخاصة بهم لتغيير خيارات الحماية الخاصة بهم وتعديلها حسب الحاجة. حيث تمنح الآن العديد من هذه المواقع والمنصات مثل Facebook مثلاً بدلاً لتقييد الوصول لبياناتهم أو حتى أو عدم إظهار المعلومات الفردية الخاصة به لباقي المستخدمين. لكن مع ذلك لا يزال الأمر أكثر تعقيداً من أن يتم تبسيطه في هذه الجزئية، إذ أن الكشف عن الذات (self-exposure) عبر الفضاءات الديجيتالية لا يكون دائماً نتيجة عدم التفكير في مخاطر الخصوصية بشكل منتظم، أو ترقب المزايا والانتظارات الناشئة عن الكشف عن البيانات الفردية والتي يتم المبالغة فيها في كثير من الأحيان، إذ عادة ما يربطها المستخدمون بالحصول على خدمات أوسع ومزايا تقنية داخل هذه المنصات والوسائط. فعلى النقيض من ذلك هناك العديد من المستخدمين الذي يفتقرون للمعرفة التقنية اللازمة التي تمكنهم من الفهم الجيد لحقوقهم الرقمية والحماية المتوفرة لديه ولو بشكل نظري.

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتضمن الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المؤسسات والهيئات الرسمية والمنظمات الاقتصادية داخل الفضاءات الرقمية تجميع وتحليل مجموعات كبيرة من البيانات الخاصة بالمستخدمين من مصادر متعددة في إطار السعي لتوليد الفرص الاجتماعية والاقتصادية، مما يثير مخاوف كثيرة بشأن إمكانية إعادة تحديد الهوية (re-identification) للأفراد نظراً لصعوبة عملية إخفاءهم لهوياتهم. وحتى عندما تكون البيانات مجهولة المصدر أو غير محددة الهوية، فقد أظهرت الدراسات الحديثة أنه لا يزال من الممكن إعادة تحديد هوية الأفراد فعلياً من خلال الإسناد التوافقي (cross-referencing) لمجموعات البيانات مع المعلومات الأخرى المتاحة عن المستخدمين، وهو ما يشكل تهديداً ملموساً لحقوق الخصوصية للأفراد، كما أنه يقوّض قدرتهم على التحكم في نشر واستخدام معلوماتهم الشخصية⁴⁷.

ومن بين الاتجاهات الاقتصادية والتسويقية ونماذج الأعمال التي تتداخل مع رهان الحفاظ على الخصوصية الفردية في السياقات الرقمية ما يعرف بالتخصيص (personalization)، إذ تتنافس الشركات الكبرى في الأسواق الثابتة والقارة على جذب المستهلكين والزبائن المحتملين، حيث تقدم عادة منتجات بنفس الجودة والخصائص والسعر الذي يتناسب مع توقعات المستهلكين، فلم تعد الخيارات الإستراتيجية القديمة للجودة أو الريادة السعريّة تُمثل اتجاهات السوق وتتماهى معها بعد الآن، بل أصبحت الجودة تشير إلى إمكانية تخصيص منتج أو خدمة سواء من حيث الخيارات أو التصميم على حسب طلب ورغبة المستهلك، إذ لم يعد التخصيص فقط حكراً على السلع ذات الأسعار العالية، بل العكس من ذلك، فالتخصيص الآن أضحى أكثر شيوعاً في فئة السلع ذات السعر المنخفض والجودة المتوسطة أو الأقل من المتوسطة، إذ أن إضفاء الطابع الشخصي على السلع أصبح يطال حتى غطاء الهاتف الذكي أو المكونات الغذائية في الطعام السريع.⁴⁸ من ناحية أخرى، يرجع الانتشار الواسع للتخصيص لحد كبير إلى التقنيات الحديثة التي تُسهّل العملية وتخفّض بشكل كبير من تكلفة تصميم المنتجات المخصّصة⁴⁹. غير أنها تزيد المخاوف بشأن الخصوصية لأن التخصيص يتطلب - بحكم التعريف - معرفة دقيقة حول الخصائص الاجتماعية والنفسية للمستهلك، والتركيب السكانية الخاصة به، والموقع الجغرافي، والسلوك الرقمي، وفي بعض الحالات حتى البيانات الحيوية (Bio-data) والخاصة، وفي بعض الأحيان يتم الحصول على هذه البيانات بوعي المستهلك وموافقته، وفي أحيان أخرى - بشكل أكثر قللاً - بدون علمه وموافقته⁵⁰.

وفي المجمل تطرح الابتكارات التكنولوجية الراهنة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والقياسات الحيوية وإنترنت الأشياء (Internet of Things)، تحديات جديدة وأكثر استعصاء على مفهوم الخصوصية، حيث يُثير التوليد المستمر للبيانات من خلال الأجهزة الذكية والأنشطة اللامتناهية التي يقوم بها المستخدمون بوساطة منصات الإنترنت مخاوف بشأن رأسمالية المراقبة (capitalism of censorship)، واتخاذ القرارات الخوارزمية، وتزايد إساءة استخدام البيانات الشخصية دون وجود ضمانات حقيقية وفعلية لحماية المستخدمين.

VI - خاتمة:

لا شك أن ظهور التقنيات الرقمية وتسارعها نحو نموذج الأعمال الليبرالي - القائم على الاستعانة بعملية صنع القرار الخوارزمية (algorithmic decision-making) واليات الحوسبة الفورية وتوسيع قدرات تخزين البيانات ومعالجتها - أثار الكثير من المخاوف المشروعة والمنطقية بشأن تآكل حقوق الخصوصية الفردية وتهديد الأمن المعلوماتي للأفراد. إذ غالباً ما تنتهك الفواعيل الرقمية الجديدة - المدفوعة بدينامية جمع البيانات وتحليلها - خصوصية الأفراد من خلال جمع المعلومات والبيانات الشخصية من الأنشطة الروتينية وسلوكيات المستخدمين التي يحتضنها الفضاء السيبراني وكذا التفاعلات التي تتم داخل وسائط التواصل الاجتماعي وبقية أشكال التواصل الرقمي. ففي ظل السياق الراهن الذي يُظهر حركية التحولات الرقمية ونمو وسائط التواصل الجديدة التي أصبحت الوسيلة الأساسية للتواصل والترفيه والإخبار وبناء التفاعلات الاجتماعية ومشاركة المعرفة، تدخل عملية جمع البيانات الشخصية من المستخدمين في صميم العديد من نماذج الأعمال لمنصات التواصل الاجتماعي وباقي الشركات الرقمية والفاعلين الاقتصاديين والحكوميين وصناع السياسات، حيث تُشكل عمليات دمج البيانات والمعلومات والاستحواذ عليها - والتي تقوم بها الشبكات الاجتماعية ومنصات الوسائط الاتصالية بشكل منتظم ووظيفي في أغلب الوقت - مخاطر فعلية على خصوصيات المستخدم، بالرغم من الوعود التي قدّمتها الشركات الرقمية ومالكي شبكات التواصل الاجتماعي لحماية مستخدميها، وتطوير الأنظمة الأساسية التي كان من المفترض أن تقوم بحماية خصوصية المستخدمين بالشكل الكافي منذ البداية.

إذ تجمع منصات التواصل الاجتماعي مخزونات ضخمة للبيانات الشخصية التي تحتفظ بها بعلم أو بدون علم من المستخدمين، والتي تكون بدورها معرضة للقرصنة والكشط والاختراقات الدورية، خاصة إذا فشلت هذه المنصات في وضع تدابير حمائية مهمة وقيود الوصول. وعادة ما تتضمن البيانات والخصوصيات المعرضة للخرق المعلومات الشخصية والحالة الصحية والهوية الدينية والتوجه الايديولوجي وصور التعرّف على الوجه والرسائل الخاصة والصور الشخصية والمعطيات البيومترية الكاملة أي كل ما يمس الوجود الانطولوجي والاجتماعي للفرد.

وتتداخل المعطيات التقنية والسوسيونفسية في رهانات الخصوصية الفردية رقمياً، إذ يخرط كل فرد مستخدم للتقنيات الرقمية باستمرار في عملية تعديل وتصويب تقني واستراتيجي نابع من الإقرار والحاجة المعترف بها لحماية

البيانات الخاصة به، وكذا من سيرورة يُوازن فيها المستخدم بين الرغبة في الخصوصية والرغبة في الإفصاح والتواصل مع الآخرين، في ضوء محددات بيئته الثقافية وأعرافها الاجتماعية والرمزية المتواضع عليها. ومن جهة أخرى تتأثر رهانات الخصوصية الرقمية بسياسات وقوانين الخصوصية وإعدادات إدارة الحماية بمصالح الشركات والفاعلين الاقتصاديين ومنطقهم الربحي والاقتصادي ضمن عملية تفاوضية يخوضها كل من المستخدمين ومُصممي التكنولوجيا ومالكي المنصات الرقمية وصناع السياسات، إذ يتفاعل هؤلاء في ظل مصفوفة علائقية معقدة من الأولويات الاقتصادية والتنافسية والهيكل التكنولوجية المعقدة وضرورات حماية حقوق الأفراد والسياسات الرسمية لتحديد درجات الخصوصية في وسائط التواصل الرقمي ضمن سياق يتسم بتزايد تأثيرات المنصات الرقمية على الأنشطة اليومية للمستخدمين ضمن مشهد الحياة الاجتماعية والرقمية مع تزايد المؤشرات المطردة التي تُشير إلى أن شعبية الوسائط الاتصالية الجديدة والاعتمادية التقنية عليها لن تنخفض في المستقبل القريب.

ويُعد وعي المستخدم ومحو الأمية الرقمية (digital literacy) جزءاً لا يتجزأ من المعادلة، إذ أن تمكين الأفراد من فهم إعدادات الخصوصية وإدارة هوياتهم عبر منصات الإنترنت واتخاذ خيارات عقلانية ومدروسة بشأن مشاركة البيانات هي جوانب حاسمة لتعزيز مجتمع رقمي واعي بالخصوصية. من جهة أخرى، فإن الجدل حول الحق في الخصوصية في رهن تسيطر عليه الفضاءات الديجيتالية يشمل مجموعة واسعة من القضايا التي تمس الأبعاد القانونية والتكنولوجية والأخلاقية والمجتمعية والتي لا يمكن حلها إلا بتحقيق التوازن الصحيح بين الابتكار والأمن والحقوق الفردية مما يوجب الحوار المستمر، التكيف التنظيمي، والالتزام الجماعي بدعم الخصوصية في عصر البيانات الرقمية.

قائمة المراجع:

- ¹ Md Toriquil Islam, Abu Bakar Munir, Siti Hajar Mohd Yasin and Ershadul Karim. *Data Protection Law in Asia. International Data Privacy Law*, Volume 8, Issue 4, November 2018, p.338–340,
- ² Holmes Aaron. *Hackers have Become so Sophisticated that nearly 4 billion Records have been Stolen from People in the Last Decade Alone*. Here are the 10 Biggest Data Breaches of the 2010s' Business Insider (New York, 13 October 2019), <https://www.businessinsider.com/biggest-hacks-2010s-facebook-equifax-adobe-marriott-2019-10>
- ³ Bethesda MD. *Marriott International Notifies Guests of Property System Incident*. Marriott News (31 March 2020), <https://news.marriott.com/news/2020/03/31/marriott-international-notifies-guests-of-property-system-incident>
- ⁴ Cerruto, Francesca, et al. *Cross-Social Network Investigation to Highlight Privacy Violations in Data Sharing Activities*. J Big Data. Vol. 9. No.19 .2022. <https://doi.org/10.1186/s40537-022-00566-7>
- ⁵ Westin A. *Privacy and freedom*. New York, NY : Atheneum. 1967.p.05.
- ⁶ Thomson JJ. *The right to privacy*. Philos. Public Affairs 4.1975.p.295.
- ⁷ Solove DJ. *Understanding privacy*. Cambridge, MA : Harvard University Press. 2008.p.09.
- ⁸ . Post RC. *Three concepts of privacy*. Georgetown Law J. 89.2000.p. 2087.
- ⁹ DeCew, J. W. *In pursuit of privacy: Law, ethics, and the rise of technology*. Cornell University Press. 1997.p.08.
- ¹⁰ Gavison R. *Privacy and the Limits of Law*. (1980) 89 The Yale Law Journal 421.
- ¹¹ Westin A. *Social and Political Dimensions of Privacy*. (2003) 59 Journal of Social Issues 2.
- ¹² Allen, Anita L. *Coercing privacy*. Wm. & Mary L. Rev. 40. 1998.p. 723.
- ¹³ Prosser WL. *Privacy*. 48 California Law Review.1960.p. 383.
- ¹⁴ Parker RB. *A Definition of Privacy*. 27 Rutgers Law Review.1974).pp.275 281.
- ¹⁵ Bloustein, E. J. *Privacy as an Aspect of Human Dignity: an Answer to Dean Prosser*. New York University Law Review Vol. 39, 1964. p. 973.
- ¹⁶ Posner, R. A. *The Right of Privacy*. Georgia Law Review Vol. 12, No. 3. (1978) p. 409
- ¹⁷ Westin, A. F. *Social and political dimensions of privacy*. Journal of Social Issues Vol 59, No. 2. (2003) pp. 431-434
- ¹⁸ Fried, C.: *Privacy*. The Yale Law Journal Vol. 77, No. 3. 1968.p. 486.

- ¹⁹ Solove, D. J. *Nothing to Hide: the False Tradeoff between Privacy and Security*. New Haven & London : Yale University Press, 2011. p. 39.
- ²⁰ Westin, A. F. *Social and political dimensions of privacy*. Journal of Social Issues Vol 59, No. 2. (2003) p.431.
- ²¹ Ojakangas, M. (2020). *Polis and Oikos: The Art of Politics in the Greek City-State*. The European Legacy, 25(4), 404–420.
- ²² Regan, Priscilla M. *Legislating privacy: Technology, social values, and public policy*. University of North Carolina Press, 1995.p.46.
- ²³ Seipp, David J. *The right to privacy in nineteenth century America*. Harvard Law Review. Vol 94. No.8.1981.
- ²⁴ Bezanson, Randall P. *The right to privacy revisited: Privacy, news, and social change, 1890-1990*. Calif. L. Rev. 80. 1992.p.1133.
- ²⁵ Davies, Kathleen J. *Write to privacy: Literature, letters, law, and the inviolate personality in America's long nineteenth century*. Diss. University of Pittsburgh, 2016.
- ²⁶ Davies, S. G. *Re-Engineering the Right to Privacy: How Privacy Has Been Transformed from a Right to a Commodity*, in Technology and Privacy: The New Landscape, P. E. Agre and M. Rotenberg (eds.), Cambridge, MA: MIT Press. 1997. pp. 143-165.
- ²⁷ *Universal Declaration of Human Rights* (adopted 10 December 1948 UNGA Res 217 A(III) (UDHR) art 12.
- ²⁸ Buergenthal T. *The American Convention on Human Rights: Illusions and Hopes*. 1971. 21 Buffalo Law Review 122.
- ²⁹ Data Protection and Privacy Commissioners. *International Standards on the Protection of Personal Data and Privacy: The Madrid Resolution*. (2009) art.2, available at : http://privacyconference2011.org/htmls/adoptedResolutions/2009_Madrid/2009_M1.pdf
- ³⁰ Association of Southeast Asian Nations (ASEAN). *ASEAN Human Rights Declaration* (adopted 18 November 2012), art 21, available at : <https://www.refworld.org/docid/50c9fea82.html>
- ³¹ ASEAN. *Framework on Personal Data Protection* (2016), art.6 available at : <https://asean.org/wp-content/uploads/2012/05/10-ASEAN-Framework-on-PDP.pdf>.
- ³² Van Alsenoy B. *Regulating Data Protection: The Allocation of Responsibility and Risk among Actors Involved in Personal Data Processing*. DPhil thesis, KU Leuven University .2016.
- ³³ Council of Europe. *A Convention to Protect Your Rights and Liberties*. <https://www.coe.int/en/web/human-rights-convention>, accessed 16 February 2023.
- ³⁴ Council of Europe, *European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, as amended by Protocols Nos. 11 and 14*, 4 November 1950, ETS 5, art 8, https://www.echr.coe.int/documents/convention_eng.pdf
- ³⁵ EU Commission. *Statement by Vice-President Ansip and Commissioner Jourová Ahead of the Entry into Application of the General Data Protection Regulation*. (24 June 2018), https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/STATEMENT_18_3889.
- ³⁶ صفية بشتان، الحماية القانونية للحياة الخاصة: دراسة مقارنة. رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص: قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 93.
- ³⁷ أحسن بوسقيعة، قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، وفق تعديلات 20 ديسمبر 2006 مدعم بالاجتهاد القضائي، منشورات بيرتي، الجزائر، 2008، ص 137.
- ³⁸ قانون رقم 23-06 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1427 الموافق 20 ديسمبر سنة 2006، يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. ج. ر. ع 84، الصادر في 4 ذو الحجة عام 1427 الموافق 24 ديسمبر سنة 2006م.
- ³⁹ ZHANG, Chi, SUN, Jinyuan, ZHU, Xiaoyan, et al. *Privacy and security for online social networks: challenges and opportunities*. IEEE network, 2010, vol. 24, no 4, p. 13-18.
- ⁴⁰ Omer Tene. *What Google Knows: Privacy and Internet Search Engines*. Utah Law Review 1433; Article 29 Data Protection Working Party, 'Opinion 1/2008 on data protection issues related

to search engines', (WP 148), 4 April 2008, available at :

<http://ec.europa.eu/justice_home/fsj/privacy/docs/wpdocs/2008/wp148_en.pdf>

- ⁴¹ Olano J, .*The Struggle to Define Privacy Rights and Liabilities in a Digital World and the Unfortunate Role of Constitutional Standing*. 2018. University of Miami Law Review 1025.
- ⁴² Patrick Van Eecke, Maarten Truyens. *Privacy and social networks*. Computer Law & Security Review. 2020. Vol.26. No.5. p.535-546.
- ⁴³ Gail-Joon Ahn, Mohamed Shehab, Anna Squicciarini. *Security and Privacy in Social Networks*. IEEE Internet Computing; 2011; vol .15. No.3.pp.10- 12.
- ⁴⁴ Brough, Aaron R., and Kelly D. Martin. *Consumer privacy during the COVID-19 pandemic*. Journal of Public Policy & Marketing, 2021, vol. 40, no 1, p. 108-110.
- ⁴⁵ Taddicken, Monika. *The privacy paradox'in the social web: The impact of privacy concerns, individual characteristics, and the perceived social relevance on different forms of self-disclosure*. Journal of computer-mediated communication, 2014, vol. 19, no 2, p. 248-273.
- ⁴⁶ Gies, S. V., Piquero, N. L., Piquero, A. R., Green, B., & Bobnis, A. (2021). *Wild, wild theft: Identity crimes in the digital frontier*. Criminal justice policy review, 32(6), 592-617.
- ⁴⁷ Bolster, L. C. (2019). *Trust and Data. Governing Cyberspace during a Crisis in Trust*. p.26.
- ⁴⁸ TORN, I. A. R. et VANEKER, Thomas HJ. *Mass Personalization with Industry 4.0 by SMEs: A concept for collaborative networks*. Procedia manufacturing, 2019, vol. 28, p. 135-141.
- ⁴⁹ LEE, Hau L., ZHANG, Hongtao, VAN WASSENHOVE, Luk N., et al. *Production and operations management*. Production and Operations Management, 2019, vol. 5, no 1, p. 25-41.
- ⁵⁰ Pizzi, Gabriele, and Daniele Scarpi. *Privacy threats with retail technologies: A consumer perspective*. Journal of Retailing and Consumer Services, 2020, vol. 56, p. 102-160.